مركز المنبر
للدراسات والتنمية المستدامة
ALMANBAR CENTER FOR STUDIES
AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT

كِش ملك في إيران

الكاتب: روبرت كاجان

المصدر: موقع "ذا أتلانتيك" / نُشر بتاريخ 10 أيار 2026

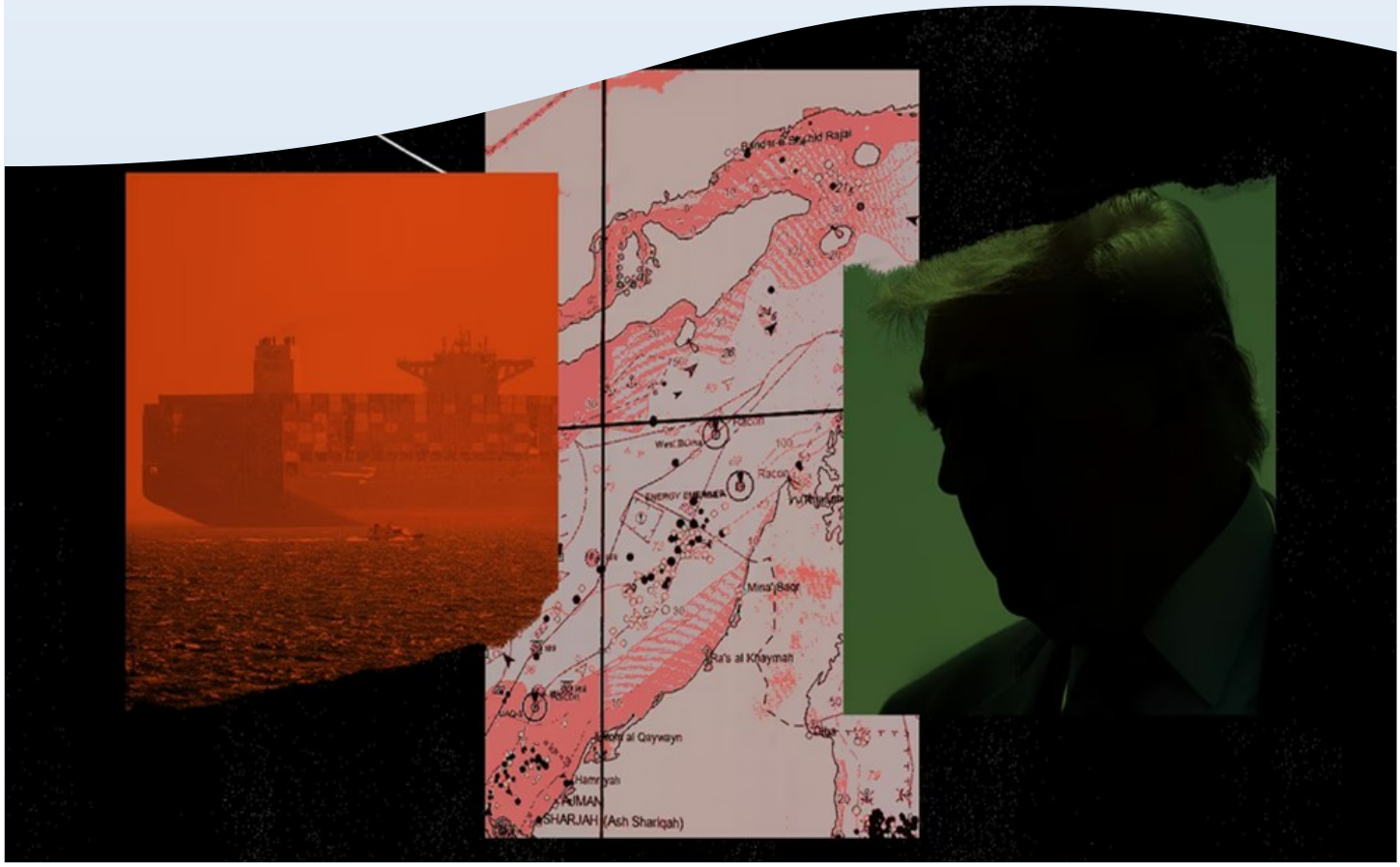

عن المركز

مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة، مركز مستقلٌّ، مقرّه الرئيس في بغداد. رؤيته الرئيسة تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام – فضلاً عن قضايا أخرى – ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا تهمّ الشأن السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي.

لا تعبر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز و إنما تعبر عن رأي كتابها

حقوق النشر محفوظة لمركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة

https://www.almanbar.org

info@almanbar.org

https://t.me/manbarcenter

07816776709

كِش ملك في إيران

الكاتب: روبرت كاجان

المصدر: موقع "ذا أتلانتيك" / نُشر بتاريخ 10 أيار 2026 [1].

واشنطن لا تستطيع عكس مسار الحرب أو السيطرة على عواقب خسارة هذه الحرب.

من الصعب استحضار محطة تاريخية مُنيت فيها الولايات المتحدة بهزيمة ساحقة، تكون من الحسم والجرأة بحيث يستحيل معها تدارك الخسارة الاستراتيجية أو القفز فوقها. فحتى الضربات القاسية التي تلقتها في "بيرل هاربر" والفلبين، وعبر غرب المحيط الهادئ في الأشهر الأولى للحرب العالمية الثانية، سُرعان ما تم احتواؤها وتجاوزها. أما الإخفاقات في فيتنام وأفغانستان، ورغم كلفتها الباهظة، فلم تُلحق ضرراً مستداماً بمكانة أمريكا العالمية، لكونها دارت بعيداً عن الساحات الرئيسية للتنافس الدولي. وفي العراق، جرى التخفيف من وطأة الفشل الأولي عبر تحوّل استراتيجي مرن، أعاد للمنطقة استقرارها النسبي وحيّد التهديدات المحيطة بجيرانها، بما كفل استمرار الهيمنة الأمريكية هناك.

أما الهزيمة في المواجهة الراهنة مع إيران، فستكون ذات طبيعة مغايرة تماماً، إذ يستحيل ترميم تصدعاتها أو التغاضي عن تبعاتها. فلن يكون بمقدور واشنطن العودة إلى الوضع الراهن السابق، ولا إحراز أي انتصار نهائي يضمّد جراح البلاد أو يتجاوز أزمتها. لن يعود مضيق هرمز مفتوحاً كما عهدناه، فبسط إيران سيطرتها عليه سيُرسخ مكانتها كلاعب إقليمي ودولي محوري، يُعزز في الوقت ذاته نفوذ حليفتيّها، روسيا والصين، على حساب تراجع دراماتيكي للدور الأمريكي.

[1] Checkmate in Iran. https://www.theatlantic.com/international/2026/05/iran-war-trump-losing/687094/

وبدلاً من أن يعكس هذا الصراع ملامح البراعة الأمريكية التي طالما تبجّح بها دعاة الحرب، فقد كشف عن قوة غير موثوقة وعاجزة عن حسم معاركها، مما سيُحدث موجات ارتدادية حول العالم، تُجبر الأصدقاء والأعداء على حدٍ سواء على التكيّف مع واقع الأفول الأمريكي.

وإذا كان الرئيس ترامب يروق له الحديث دوماً عمن يملك "الأوراق الرابحة"، فبات من المشكوك فيه ما إذا كان يملك أي أوراق حقيقية ليلعبها الآن. فرغم الهجوم التدميري الخاطف الذي شنّته الولايات المتحدة و"إسرائيل" لسبعة وثلاثين يوماً، والذي أفضى إلى تصفية معظم القيادات الإيرانية وتقويض الجزء الأكبر من آلتها العسكرية، فإنهما عجزتا عن إسقاط النظام أو انتزاع أي تنازلات جوهرية منه.

واليوم، تراهن إدارة ترامب على أن يحقق حصار الموانئ الإيرانية ما عجزت عنه القوة العسكرية الغاشمة، وهو رهان رغائبي، إذ من غير المرجّح أن ينهار نظام صمد أمام خمسة أسابيع من القصف المتواصل، تحت وطأة الضغوط الاقتصادية وحدها.

ومع ذلك، ينادي بعض غلاة الحرب باستئناف الضربات العسكرية، بيد أنهم يقفون عاجزين عن تفسير كيف يمكن لجولة قصف جديدة أن تنجز ما أخفقت في تحقيقه سبعة وثلاثون يوماً من الهجمات المتواصلة. ومما لا شك فيه أن أي تصعيد عسكري إضافي سيدفع طهران إلى توجيه ضربات انتقامية نحو دول الخليج المجاورة، وهو مأزق آخر يفتقر دعاة الحرب إلى أي إجابة عنه. والواقع أن ترامب لم يوقف العمليات العسكرية بدافع السأم، بل لأن إيران بدأت بالفعل باستهداف منشآت النفط والغاز الحيوية في المنطقة، إذ شكل تاريخ 18 من آذار محطة فارقة في مسار الصراع، عندما قصف الجانب الإسرائيلي حقل "جنوب فارس" الإيراني للغاز، فردت طهران فوراً باستهداف مدينة "رأس لفان" الصناعية في قطر، وهي أكبر محطة لتصدير الغاز

الطبيعي المسال في العالم، مُلحقةً أضراراً جسيمة بطاقتها الإنتاجية سيستغرق ترميمها سنوات. وأمام هذا الرد، سارع ترامب إلى إعلان تعليق مؤقت للضربات على منشآت الطاقة الإيرانية، تلاه إعلان شامل لوقف إطلاق النار، على الرغم من أن طهران لم تقدم أي تنازلات تُذكر.

من الواضح أن حسابات المخاطر التي أرغمت ترامب على التراجع قبل شهر من الآن لا تزال قائمة وثابتة، فحتى لو نفّذ وعيده بتدمير"الحضارة الإيرانية" عبر تكثيف القصف، ستبقى طهران قادرة على إطلاق مئات الصواريخ والطائرات المسيّرة قبل سقوط نظامها، هذا بافتراض سقوطه أصلاً. إن نجاح بضع ضربات إيرانية فقط كفيل بشلّ البنية التحتية للنفط والغاز في المنطقة لسنوات، إن لم يكن لعقود، مما سيهوي بالاقتصاد العالمي، والأمريكي على حد سواء، في آتون ركود طويل الأمد. وعليه، فحتى لو أراد ترامب اللجوء إلى القصف كجزء من استراتيجية الخروج الآمن، ملوّحاً بالقوة كغطاء لتراجعه، فلن يسعه الإقدام على ذلك دون المخاطرة بوقوع هذه الكارثة المحققة.

وإذا لم يكن هذا السيناريو انتصاراً حاسماً لإيران، فهو قاب قوسيّن أو أدنى منه. ووفقاً لتقارير أمنية صدرت مؤخراً، فقد طلب ترامب من أجهزة الاستخبارات الأمريكية تقييم التداعيات المحتملة في حال قرر ببساطة "إعلان النصر والانسحاب". وفي واقع الأمر، لا يمكن لومه على ذلك، إذ إن الرهان على انهيار النظام ليس استراتيجية قابلة للحياة، لا سيما بعد أن نجا من ضربات عسكرية واقتصادية متلاحقة، فقد يسقط غداً، أو بعد ستة أشهر، أو قد لا يسقط أبداً.

في المقابل، لا يملك ترامب ترف الوقت للانتظار، مع قفز أسعار النفط نحو عتبة الـ 150 أو حتى 200 دولار للبرميل، وتصاعد معدلات التضخم، وتفاقم الشح العالمي في الغذاء والسلع الأساسية، مما يجعله مدفوعاً للبحث عن مخرج عاجل.

بيد أن أي مخرج يتجاوز صيغة الاستسلام الفعلي لأمريكا ينطوي على أثمان باهظة لم يكن ترامب مستعداً لتحمّلها حتى الآن. وإن أولئك الذين يحثّونه بخفة على "إتمام المهمة" نادراً ما يلتفتون إلى حجم الخسائر، فما لم تكن الولايات المتحدة مستعدة لخوض حرب برية وبحرية شاملة للإطاحة بالنظام الإيراني واحتلال البلاد حتى تشكيل حكومة بديلة، وما لم تكن مستعدة للمخاطرة بفقدان قطع بحرية حربية أثناء مرافقة ناقلات النفط عبر مضيق مأزوم، وما لم تكن مستعدة لتقبّل الشلل المستدام الذي سيصيب القدرات الإنتاجية للمنطقة جراء الرد الإيراني الحتمي، فإن الانسحاب في هذا التوقيت سيبدو "أهون الشرّين". ومن منظور سياسي صرف، قد يرى ترامب أن فرصه في احتواء تداعيات الهزيمة وتجاوزها تظل أفضل بكثير من فرص نجاته من حرب أوسع، وأطول مدة، وأكثر كلفة، قد تؤول في نهاية المطاف إلى فشل ذريع.

بناءً على ذلك، فإن هزيمة الولايات المتحدة ليست مجرد احتمال قائم، بل غدت سيناريو مرجحاً. وفيما يلي ملامح هذه الهزيمة:

ستظل إيران محتفظة بسيادتها الكاملة على مضيق هرمز، مما يجعل الافتراض الشائع بأن المضيق سيُعاد فتحه تلقائياً فور انقشاع غبار الأزمة افتراضاً واهياً، إذ ليس لطهران أي مصلحة استراتيجية في العودة إلى الوضع الجيوسياسي الراهن السابق. وإذا كان البعض يتحدث عن انقسام داخل مطبخ القرار الإيراني بين راديكاليين ومعتدلين، فإن المعتدلين أنفسهم يدركون يقيناً أن التخلي عن هذه الورقة الرابحة أمر غير وارد، مهما بلغت جاذبية أي صفقة معروضة. فمن جهة، ما مدى موثوقية أي اتفاق يُبرم مع

ترامب؟ وهو الذي تباهى علناً بمحاكاة الهجوم المفاجئ على "بيرل هاربر" حين صادق على تصفية القيادات الإيرانية في خضّم المفاوضات. من جهة أخرى، لا يملك الإيرانيون أي ضمانات تحول دون إقدام ترامب على شن عدوان جديد بعد أشهر قليلة من توقيع الاتفاق، فضلاً عن إدراكهم بأن "إسرائيل" لن تتردد في خوض غمار مغامرة عسكرية أخرى متى ما استشعرت خطراً يهدد مصالحها.

والحقيقة أن مصالح "إسرائيل" ستكون في خطر داهم، فكما يرى العديد من خبراء الشأن الإيراني، فإن النظام في طهران مرشّح للخروج من هذه الأزمة بوضع أقوى بكثير مما كان عليه قبل الحرب. إذ لم يقتصر الأمر على احتفاظه بقدراته النووية الكامنة، بل نجح في انتزاع سلاح أكثر فتكاً، وهو: القدرة على ابتزاز سوق الطاقة العالمي. وحين يتحدث القادة الإيرانيون عن "إعادة فتح" المضيق، فإنهم يعنون تكريس هيمنتهم عليه، بحيث لا يقتصر الأمر على فرض رسوم عبور، بل يتعداه إلى حصر حق المرور بالدول التي تجمعها بطهران علاقات إيجابية. وبذلك، فإن أي دولة تتبنى سياسات لا تروق لحكام طهران، ستُعاقب عبر إبطاء حركة سفن شحنها، أو التهديد بقطع شريان إمداداتها عبر المضيق.

إن القدرة الفعلية على خنق المضيق أو التحكّم في حركة الملاحة عبره، تمنح طهران نفوذاً يفوق بأشواط القوة النظرية لبرنامجها النووي. وهذه الميزة الاستراتيجية ستمكنها من إجبار المجتمع الدولي على رفع العقوبات وتطبيع العلاقات كلياً، تحت طائلة المعاملة بالمثل. ونتيجةً لذلك، ستجد "إسرائيل" نفسها في عزلة غير مسبوقة، في وقت تزداد فيه إيران ثراءً ومنعة عسكرية مع احتفاظها بخيار عتبة الردع النووي مستقبلاً. بل إن تل أبيب قد تجد يديّها مغلولتيّن عن ملاحقة وكلاء إيران في المنطقة، ففي عالم تمتلك فيه طهران سلطة القرار على إمدادات الطاقة الدولية، ستتعرض

"إسرائيل" لضغوط دولية هائلة ومكثّفة لثنيّها عن استفزاز طهران، سواءً في لبنان أو غزة أو أي ساحة أخرى.

إن هذا الواقع المُستجد في المضيق سيقود حتماً إلى تحوّل راديكالي في موازين القوى وتوازنات النفوذ على الصعيديّن الإقليمي والدولي، إذ ستتكشف حقيقة الثقل الأمريكي في المنطقة بوصفه نفوذاً هشّاً واهياً، مما سيُلجئ دول الخليج والعواصم العربية الأخرى إلى مهادنة طهران وتقديم تنازلات استراتيجية لها. وكما استشرف الباحثان في الشأن الإيراني، ريويل جيرشت وراي تاكيه، مؤخراً: "إن اقتصادات دول الخليج العربية قد نبتت وتطورت تاريخياً تحت مظلة الهيمنة الأمريكية، فإذا ما قُوّضت هذه المظلة، وما يرتبط بها من كفالة لحرية الملاحة فإن عواصم الخليج ستجد نفسها مضطرة، مدفوعةً بحكم الضرورة، إلى استرضاء طهران خطباً لودّها".

ولن تكون عواصم الخليج وحدها في هذا المضمار، إذ ستجد جميع الدول الاعتمادية على طاقة الخليج نفسها مرغمة على صياغة تفاهمات ثنائية خاصة مع طهران. فما الخيارات البديلة المتاحة أمامها؟ ، فإذا كانت الولايات المتحدة، بترسانتها البحرية الضخمة، قد عجزت عن فتح المضيق أو افتقرت إلى الإرادة لفعل ذلك فلن ينجح أي تحالف دولي آخر يمتلك جزءاً ضئيلاً من القدرات الأمريكية في تحقيق ما عجزت عنه واشنطن. في هذا السياق، تبدو المبادرة الأنجلو- فرنسية لفرض الأمن في المضيق بعد وقف إطلاق النار مثيرة للتهكم، إذ ألمح الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إلى أن هذا "التحالف" لن يعمل إلّا في ظل ظروف مستقرة في المضيق، مفادها مرافقة السفن شريطة ألّا تكون بحاجة إلى مرافقة أصلاً! . ومع ذلك، وفي ظل الهيمنة الإيرانية المستجِدة، فإن المضيق لن يستعيد أمنه المعهود لفترة طويلة. وبالمثل، فرغم النفوذ

المفترض للصين في طهران، فإن بكين نفسها لا تملك القدرة على فرض فتح المضيق بمفردها.

من المرجّح أن يفضي هذا التحوّل إلى إشعال فتيل سباق تسلّح بحري محتدم بين القوى الكبرى. ففي الماضي، ركنت معظم دول العالم بما فيها الصين إلى المظلة الأمريكية لمنع الأزمات وإدارتها. أما اليوم، فقد غدت دول أوروبا وآسيا التي تعتمد على ثروات الخليج في مجال الطاقة مكشوفة وعاجزة أمام خطر فقدان إمدادات طاقة حيوية لاستقرارها الاقتصادي والسياسي. إلى أي مدى يمكن لهذه القوى أن تتعايش مع هذا الواقع المرير قبل أن تشرع في بناء أساطيلها الخاصة؟ سعياً وراء حماية مصالحها في عالم باتت تحكمه النزعات القومية الصرفة، وتداعى فيه النظام الدولي والقدرة على التنبؤ بمساراته.

إن الهزيمة الأمريكية في الخليج ستُلقي بظلالها القاتمة على المشهد العالمي برمّته، فقد بات جلياً للمجتمع الدولي أن أسابيع معدودة من الصراع مع قوة من الدرجة الثانية كانت كفيلة باستنزاف مخزون السلاح الأمريكي إلى مستويات حَرِجة، دون وجود أفق لحلٍ عاجل. إن علامات الاستفهام الكبرى التي يثيرها هذا العجز حول مدى جاهزية واشنطن لخوض غمار صراع واسع النطاق، قد تدفع شي جين بينغ إلى حسم ملف تايوان عسكرياً، أو تُحفّز فلاديمير بوتين على تصعيد وطأة اندفاعه في أوروبا. وعلى أدنى تقدير، سيعيد حلفاء أمريكا في شرق آسيا والقارة العجوز النظر في مدى صلابة الالتزامات الأمريكية وقدرتها على الصمود في وجه أي صراعات مستقبلية.

وخلاصة القول، إن وتيرة التكيّف العالمي مع واقع "ما بعد أمريكا" باتت تتسارع بشكل حثيث، وما انحسار النفوذ الأمريكي المُهيمِن في الخليج سِوى أولى الخسائر في قائمة طويلة ستتوالى تباعاً.